سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني NATIONAL CHANGE PARTY

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا | العدد: 332 | الخميس 2014/1/30

114 شهيدا في سوريا والنظام يراصل إطار حلب بالبراميل المتفجرة

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الأربعاء استطاعت توثيق 114 شهيدا في سوريا بينهم واحد وعشرون طفلا وست سيدات وشهيد تحت التعذيب، وأضافت اللجان أن أربعة وستين شهيدا قضوا في حلب، بالإضافة إلى واحد وعشرين شهيدا في دمشق، وستة عشر شهيدا في درعا، وأربعة شهداء في حمص، وثلاثة شهداء في كل من ديرالزور وإدلب، وشهيدين في حماة، وشهيد في القنيطرة.

وقالت مصادر إعلامية إن أكثر من 15 شخصا قتلوا بالبراميل المتفجرة فقط في حي المعادي جنوبي حلب، وأن عائلات بأكملها ما تزال عالقة تحت الأنقاض، وتزامنا مع مناشدة أهالي الحي فرق الدفاع المدني للتوجه إلى المنطقة وإخراج المفقودين من تحت الأنقاض، كثفت القوات النظامية قصفها على مدن وبلدات الباب والأتارب والبوحماد وحيان في ريف المحافظة، التي كانت تعد العاصمة الاقتصادية للبلاد قبل اندلاع الثورة السورية في مارس/آذار 2011.

وأفادت شبكة سوريا مباشر بوقوع اشتباكات "عنيفة" بين الجيش الحر وقوات النظام في قرية تل بلاط في السفيرة بالريف الجنوبي للمحافظة، وكذلك على جبهتي النقارين وكرم الجبل في حلب.

وعلى صعيد مواز، قالت شبكة سوريا مباشر إن الطيران الحربي استهدف مدينة داريا في ريف دمشق الغربي بـ 18 برميلا متفجرا مما أسفر عن سقوط ضحايا، في حين استهدفت بلدة خام الشيح بالقذائف المدفعية.

وقال ناشطون إن ابن قائد "شهداء بدر" خالد حياني استشهد يوم أمس الأربعاء خلال المعارك ضد قوات النظام عند جبهة بني زيد في حلب.

وفي دمشق، ذكرت شبكة شام الإخبارية أن الجيش السوري قصف حي القدم بالمدفعية الثقيلة وسط اشتباكات بين عناصر الجيش الحر وقوات الجيش النظامي أسفرت عن مقتل ثلاثة من عناصر الجيش الحر.

وفي غرب محافظة حمص، دارت معارك وصفت بالعنيفة في قرية الزارة والمناطق المحيطة بها، على مقربة من قلعة الحصن، وتعرضت القرية لأربع غارات جوية، تزامنا مع تواصل الاشتباكات بين مقاتلي الجيش الحر والقوات النظامية التي تحاول السيطرة على القرية بدعم من قوات الدفاع الوطني، وكانت المعارك المتواصلة بين الطرفين قد أسفرت عن مقتل 26 شخصا من الطرفين.

وفي حماة، قتل أربعة أشخاص بينهم طفل في قصف على قرية عيشة في الريف الشرقي للمحافظة، كما دمر الثوار دبابة وقتلوا طاقمها أثناء اشتباكات في منطقة الزوار شمال محافظة حماة، حسب ما ذكرت شبكة مسار برس. كما دارت اشتباكات بين الجيشين الحر والنظامي في الوبيدة والناصرية بحماة، مما أجبر أربع دبابات تابعة للنظام على الانسحاب من المنطقة.

قناة الجزيرة: لقاءات سرية بين النظام والمعارضة في برن

قالت قناة الجزيرة أنها علمت من مصادر دبلوماسية غربية أن العاصمة السويسرية برن تشهد سلسلة لقاءات بشكل سري تجمع ممثلين عن المعارضة السورية والنظام بحضور مسؤولين أمريكيين وروس وإيرانيين وبرعاية سويسرية، في حين أعلن المبعوث العربي والدولي بشأن الأزمة في سوريا الأخضر الإبراهيمي أنه لا يتوقع "شيئا ملموسا" في نهاية جولة المفاوضات الحالية.

وقال رئيس الحكومة السورية المؤقتة أحمد طعمة إن هذه المفاوضات جرت بالفعل، لكنه أكد أنه لم يشارك فيها أحد من وفد المعارضة في جنيف، مشددا على أن الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية لا يقبل بنتائج

أي محادثات سرية تجري في برن بمشاركة الإيرانيين.

وأكدت المصادر أن روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على ممارسة ضغوط أكبر على وفدي الحكومة والمعارضة السورية بهدف حملهما على التوصل إلى توافق خلال المباحثات الجارية في جنيف، وذلك عقب ما لاح من بوادر تعثر في المفاوضات بعدما بدأ الطرفان مناقشة المسار السياسي وسبل تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات.

وفدا الحكومة والمعارضة يتفقان على إعلان بيان جنيف 1 أساساً للتفاوض

أعلن وفد الائتلاف السوري أن وفدي الحكومة والمعارضة السوريين في جنيف اتفقا على استخدام بيان جنيف1 أساساً لمحادثات السلام، فيما أعلن وفد النظام استعداده الكامل لمناقشة هذا البيان فقرة فقرة.

وقال الوفد أن ما يهمه هو التقدم نحو العملية الانتقالية، وأن وفد الحكومة لم يقدّم أي ورقة، وأن ما قدّمه هو خارج إطار جنيف.

وأشار وفد المعارضة إلى أن الوفد الحكومي قبل مسألة إنشاء كيان حكم انتقالي، لكنه يريد إدراجها في ذيل قائمة الموضوعات محل النقاش، ومناقشة موضوع الإرهاب أولاً، بينما تريد المعارضة مناقشة الأمر في البداية لبحث حجم هذا الكيان ومسؤولياته.

من جهة أخرى، ذكر تلفزيون النظام أن وفد الحكومة السورية إلى جنيف أعلن استعداده الكامل لمناقشة بيان جنيف 1 فقرة بفقرة في المحادثات. ونقل عن الوفد رده على المداخلة التي تقدم بها وفد المعارضة، أن سوريا وافقت على بيان جنيف 1 مع بعض التحفظات.

وأضاف أعلنّا جهوزية كاملة منذ البداية لوضع بيان جنيف على الطاولة ومناقشته فقرة فقرة بدءاً من البند الأول، مشيراً إلى أنه حضر إلى جنيف، انطلاقاً من حرصه على دماء الشعب السوري وحريته وديمقراطيته.

وتابع لفتنا نظر الائتلاف، لأنه لم يقرأ على ما يبدو من بيان جنيف إلا البند الثامن الذي له ما قبله وله ما بعده، مؤكداً انه لا يمكن البدء بأي شيء من المنتصف.

وجدد الوفد الحكومي التأكيد على أن السوريين هم وحدهم الذين يحق لهم تقرير مستقبلهم، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك معارضة ذات طيف واسع لتشارك في صنع هذا المستقبل.

وقالت المستشارة السياسية لبشار بثينة شعبان للصحافيين بعد انتهاء الجلسة المشتركة في قصر الامم، المحادثات كانت ايجابية اليوم، لأننا تحدثنا عن الإرهاب.

وقالت شعبان الفارق الوحيد بيننا وبينهم، وهو فارق كبير في الواقع، هو أننا نريد أن نناقش جنيف 1 فقرة فقرة، ابتداء من الفقرة الاولى، اما " هم" فيريدون ان يقفزوا إلى الفقرة التي تتحدث عن الحكومة الانتقالية.انهم مهتمون بأن يكونوا في الحكومة فقط، لا بوقف هذه الحرب المروعة.

من جهة أخرى اتهمت وزارة الخارجية السورية، أمس الأربعاء، السعودية بمحاولة إفشال الحل السياسي والإصرار على خيار العنف لنسف مؤتمر جنيف 2.

وذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن الخارجية أكدت في رسالتين متطابقتين إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، وأمين عام الأمم المتحدة، أن السعودية وفي محاولة محمومة لإفشال الحل السياسي للأزمة في سوريا والإصرار على خيار العنف والإرهاب سبيلاً لنسف مؤتمر جنيف رعت مبادرة لوقف القتال بين المجموعات الإرهابية الإسلامية المسلّحة.

وذكرت أن تلك المجموعات تضم الدولية الإسلامية في العراق والشام "داعش"، والجبهة الإسلامية، وجيش المجاهدين، وجبهة النصرة وغيرها. وقالت الوزارة إن السعودية سعت إلى توفير كافة الإمكانيات المالية والعسكرية واللوجستية لتوحيد صفوف المجموعات المسلحة ضد الدولة السورية!.

الإبراهيمي متشائم بسبب الخلاف الحاد بين طرفي المفاوضات في جنيف

قال الأخضر الإبراهيمي في مؤتمر صحفي مساء أمس الأربعاء إنه لا يتوقع أن يتم إنجاز شيء نوعي في نهاية جولة المفاوضات الجمعة، مضيفا " هناك كسر للجليد، ببطء، لكنه ينكسر"، مشيرا إلى أن طرفي الصراع "يبدوان مستعدين للبقاء والاستمرار لكن الفجوة بينهما لا تزال كبيرة".

وأضاف الإبراهيمي أن الحكومة والمعارضة لم يلتقيا أو يجلسا مع بعض ولا مرة واحدة، ولا أحد يتوقع أن هناك عصا سحرية، مؤكدا في الوقت نفسه أنه " إذا مشينا الخطوة الأولى، سيكون ذلك جيدا".

وأشار الإبراهيمي إلى أنه من المرجح أن تنتهي المفاوضات الجمعة المقبل، على أن تستأنف في وقت قريب. وأعرب عن أمله في أن تكون الجولة الثانية "أكثر تنظيما وأن تثمر

أكثر"، كما عبر عن أسفه لأن "النتائج التي سنحققها لا ترقى إلى مستوى الأزمة وتطلعات الشعب السوري".

وكان الإبراهيمي قد اقترح ورقة تتعلق بهيئة الحكم الانتقالي، وطلب من وفدي النظام والمعارضة مناقشتها، بحسب ما أفاد به مصدر في وفد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

وأضاف المصدر أن ورقة الإبراهيمي تتضمن خمس نقاط أساسية تتعلق بحجم هيئة الحكم الانتقالية وهيكلها ورئاستها وطريقة تشكيلها وصلاحياتها، وعلاقة الهيئة بمؤسسات الدولة المدنية والسياسية والعسكرية.

يأتي هذا، فيما أنهى وفدا النظام والمعارضة السورية جولة جديدة من المفاوضات بإشراف وإدارة الإبراهيمي. وقال وفد المعارضة إن وفد النظام وافق على جنيف1 لكنه تحفظ على بنود من بينها بنود رئيسية تشمل تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، بينما قال وفد النظام إن معالجة قضية الإرهاب أساسية الآن وليس لاحقا، وإن الدول الداعمة للمعارضة لا تريد الانخراط في حل سياسي يقبل به الشعب السوري.

وينص اتفاق جنيف1 الذي تم التوصل إليه في مؤتمر غاب عنه كل الأطراف السوريين في يونيو/حزيران 2012، على تشكيل حكومة من ممثلين عن النظام والمعارضة بصلاحيات كاملة تتولى المرحلة الانتقالية.

وتعتبر المعارضة أن نقل الصلاحيات يعني تنحي بشار الأسد، وهو ما يرفض النظام التطرق إليه، لاعتباره أن مصير الرئيس يقرره الشعب السوري من خلال صناديق الاقتراع، ويشكك في تمثيل المعارضة.

كما ينص الاتفاق الذي وضعته الدول الخمس الكبرى وألمانيا والجامعة العربية، على وقف العمليات العسكرية وإدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق المعتقلين والحفاظ على مؤسسات الدولة.

بثينة شعبان: لا يوجد في العالم شيء اسمه حكومة انتقالية

قالت مستشارة بشار الأسد "الحيزبون" بثينة شعبان، إنه سيكون من الصعب إجراء انتخابات رئاسية في سوريا، نظرا للعنف المستعر فيها، في الوقت الذي رفضت فيه دعوة المعارضة إلى إنشاء هيئة حاكمة انتقالية.

وجاءت تصريحات شعبان لوكالة "أسوشيتد برس"، بينما يزعم كل من طرفي المفاوضات، أن ثمة أجواء أكثر إيجابية في الاجتماعات بينهما خلال مباحثات السلام في جنيف.

في الوقت نفسه، أشارت شعبان إلى أن الجانب الآخر بدا أكثر استعدادا يوم أمس الأربعاء، للحديث عن الإرهاب، ووصفت مباحثات الأمس بأنها بناءة.

وقالت شعبان: "المشكلة أنهم مهتمون فقط بمسألة الحكومة الانتقالية. إنهم فقط مهتمون بالحكومة، وليسوا مهتمين بوضع نهاية لهذه الحرب"، مضيفة أن المباحثات انتهت "على صعيد أكثر إيجابية".

وأضافت شعبان: "ليس هناك شيء في العالم اسمه حكومة انتقالية. لا نمانع في تشكيل حكومة كبيرة، حكومة وحدة وطنية". وألمحت شعبان للمرة الأولى بأن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها الصيف المقبل ربما لن تتم.

وتابعت: "إذا فكرت في ذلك حاليا، فسيكون من الصعب للغاية تخيل كيفية إجراء انتخابات رئاسية في مثل هذه الأجواء".

وأردفت: "الأمر المنطقي هو محاولة وقف العنف ثم إطلاق عملية سياسية. سواء كنا بحاجة إلى انتخابات رئاسية أو انتخابات برلمانية، فنحن بحاجة إلى سلام وهدوء لنتمكن من تحقيق ذلك". كما كررت شعبان ما قاله الأسد، وهو: إذا كانت هناك انتخابات، فهو لا يرى سبباً لعدم ترشحه.

الانتهاكات بحق المعتقلين السوريين جرائم ضد الإنسانية

شكّل تقرير فريق المحققين الدوليين حول الأدلة المتعلقة بتعذيب وإعدام المعتقلين في السجون السورية صدمة للمجتمع الدولي، خصوصا أن المحققين قد اتهموا نظام بشار الأسد بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية"، بعد تأكدهم من مصداقية صور التعذيب التي نشرها الشاهد "قيصر" (الاسم الرمزي للمنشق الذي سربها).

وخلص التقرير الذي نشر في 21 من الشهر الحالي إلى أن فريق المحققين "مقتنع بقيام عاملين في الحكومة السورية بقتل المعتقلين وتعذيبهم بصورة ممنهجة"، وأضاف أن هذه الأدلة تدعم وجود "جرائم ضد الإنسانية" ارتكبها النظام السوري الحالي، كما يمكن لمثل هذه الأدلة أن تدعم وجود "جرائم حرب" ارتكبها النظام.

وترى الناطقة باسم مركز "العدالة للدراسات والتوثيق" شام صافي أن معاملة الأفرع الأمنية والسجون التابعة لنظام الأسد تتنافى مع الإنسانية والأعراف الدولية، ووصفت ما يفعله

عناصر المخابرات السورية داخل المعتقلات بـ"هيستيريا التلذذ بالتعذيب".

وعن رأي المركز في الصور التي نشرت مع تقرير المحققين الدوليين، تقول شام " بعد الاطلاع على الصور للوهلة الأولى، لا يمكن لإنسان تخيل ما مر به المعتقل من آلام وتعذيب ممنهجين، والصور التي رأيناها تعكس كيف تعددت أساليب التعذيب وكيف أودت بحياة المعتقلين بأشنع الطرق".

وتشير صافي إلى ملاحظات تقول إنها مشتركة في صور غالبية المعتقلين التي تم الكشف عنها، ومنها الهزال والنحول المرضي الشديد، وآثار الضرب المبرح والكثير من حالات التقرح، عدا عن حالات العيون المفقوءة والجروح الغائرة المتعفنة وغير ذلك من آثار ربط العنق بأدوات مسننة تركت آثارها على الجثث، "وقد بدت بعض الجثث متفحمة ولم نتمكن من تمييز لون بعضها الآخر بسبب اتساع رقعة التعذيب عليها".

وحول أساليب التعذيب التي تتبعها مراكز الاعتقال، تقول شام " يتدرج التعذيب في المعتقلات بدءا من الضرب المبرح الذي يؤدي في كثير من الأحيان لفقدان أحد حواس المعتقل كالبصر أو السمع أو حتى يؤدي للصرع، إلى "الشبح" أي تعليق المعتقل من يديه بشكل تكاد أصابع قدميه تلامس الأرض وتركه ساعات أو أياما على هذه الحالة مما قد يتسبب بتمزق الأربطة أو خلع المفاصل".

وتضيف أن حالات من التعذيب وصلت لدرجة تعذيب المعتقل بحسب التهم الموجهة إليه، فمثلاً الأطباء الذين يعالجون المرضى من الثوار يحفرون عظامهم بالمفكات، أما إن كان قد داس الثائر على صورة للأسد أو تمثال لأبيه فيقطعون قدمه أو رجله على حد قولها.

من جانبه، يؤكد الناطق باسم مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بسام الأحمد أن النسبة الساحقة من الاعتقالات بحق المدنيين والنشطاء هي اعتقالات تعسفية وليس لها أي أساس أو سند قانوني.

ويتحدث الأحمد عن الإجراءات التي يتعرض لها المعتقل بعد الانتهاء من التحقيق معه، قائلا "بعد أن يتم تحويل المعتقل من الفرع الأمني الذي قام باعتقاله إلى القضاء، إن لم يستشهد تحت التعذيب، يصدر القاضي مذكرة توقيف بحقه مستندا إلى إضبارة المعتقل واعترافاته التي تم أخذها تحت التعذيب، وهذا بحد ذاته جريمة ضد الإنسانية".

وحول نسبة الضحايا الذين قضوا تحت التعذيب، يقول الأحمد "يوجد في المعتقلات التابعة للأسد نحو مائتي ألف معتقل موثقين بالاسم، وتشير تقديراتنا إلى أن 15 ألفا منهم على الأقل قد قضى تحت التعذيب".

وعن الإجراءات التي ستترتب على تقرير المحققين الدوليين، يقول " إن هذا التقرير سيكون دليلا رئيسيا في محكمة الجنايات الدولية، وأعتقد بأنه سيكون هناك ضغوط قوية في جلسة مجلس حقوق الإنسان القادمة للسير في هذا الاتجاه".

داعش تسعى للاستيلاء على سجن الراعي الذي يضم معتقلين من النظام

لليوم الثاني على التوالي تستمر الاشتباكات العنيفة بين كتائب لواء التوحيد وقوات تنظيم "داعش" التي تحاول السيطرة على منطقة "الراعي" الحدودية مع تركيا بغية الاستيلاء على سجن الراعي.

وخلال المعارك التي دارت يوم أمس كبد الثوار تنظيم "داعش" خسائر فادحة في العتاد والأرواح، على الرغم من الامدادات المستمرة التي لم تستطع قلب الموازين.

وقالت مصادر ميدانية في ريف حلب الشمالي لموقع " عكس السير"، إن تنظيم " داعش" يسعى للسيطرة على " سجن الراعي" الذي يعتبر من أكبر المراكز الأمنية وأكثرها تحصيناً، بالإضافة إلى استضافته للمئات من أسرى النظام، بدءاً بالجواسيس في المناطق المحررة، وصولاً إلى ضباط تم أسرهم خلال المعارك.

وأكد المصدر لعكس السير أن قوات الجبهة الإسلامية "لواء التوحيد" لا يمكن أن تسمح لـ"داعش" بالسيطرة على السجن بأي شكل من الأشكال، وذلك لأنه يشكل ورقة ضغط كبرى في يد الثوار، بالتعاون مع الوفد التفاوضي في جنيف.

وأشار المصدر إلى أنه لا يوجد أي هدف استراتيجي يدفع "داعش" لاختلاق هذه المعركة سوى السيطرة على السجن وقتل السجناء أو إطلاق سراحهم على أقل تقدير.

وقد أسفرت الاشتباكات التي دارت يوم أمس عن تدمير الثوار لرتل " داعش" القادم من الغندورة إلى الراعي بشكل كامل، بالإضافة إلى اغتنام عدد من الآليات والأسلحة.

ونقلت مصادر إعلامية معارضة عن قياديين في الجبهة الإسلامية قولهم، إن قوات كبيرة يتم تجهيزها حالياً للتوجه إلى الريف الشمالي والشرقي من مدينة حلب، بهدف السيطرة عليه بعد التأكد من خلو الريف الغربي والمدينة من عناصر تنظيم " داعش"، ليصار بعدها إلى إعادة ترتيب الصفوف في مواجهة قوات النظام.

المخابرات الأمريكية: سوريا تستطيع تصنيع سلاح بيولوجي

قال مدير المخابرات الأمريكية جيمس كلابر إن النظام السوري الذي تجري عملية دولية لتفكيك أسلحته الكيميائية قادر على "إنتاج محدود" لأسلحة بيولوجية، لكنه لم يفعل ذلك حتى الآن.

وأوضح كلابر، في شهادة أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم أمس الأربعاء، أن بعض عناصر الأسلحة البيولوجية السورية تطورت وتجاوزت مرحلة البحث والتطوير، وقد تكون قادرة على "إنتاج محدود للعناصر".

وأضاف المسؤول الأمريكي "حسب علمنا، فإن سوريا لم تحوّل العناصر البيولوجية إلى أسلحة ولم تضعها في أنظمة لإيصالها"، ولكنها تملك أنظمة أسلحة تقليدية "يمكن تعديلها لإيصال عناصر بيولوجية".

وتعد هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول أمريكي كبير بصراحة عن الخطر المحتمل المتمثل في أسلحة بيولوجية قد تكون لدى نظام بشار الأسد.

ويأتي هذا التصريح في وقت أفادت فيه مصادر مقربة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية –التي تشرف على تدمير الترسانة الكيميائية السورية– الأربعاء بأن سوريا لم تنقل إلى خارج أراضيها سوى أقل من 5% من هذه الترسانة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن هذه المصادر قولها إن الدبلوماسيين – الذين سيجتمعون الخميس في إطار المجلس التنفيذي للمنظمة– سيحاولون "الضغط على السوريين وتذكيرهم بتعهداتهم" باحترام جدول تدمير ترسانتهم الكيميائية.

النظام لم ينقل أكثرمن 5% من الكيميائي والموعد النهائي لن يتم احترامه

أفادت مصادر مقربة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إن النظام السوري لم تنقل إلى خارج أراضيها سوى اقل من 5 في المئة من ترسانتها الأكثر خطورة"، مؤكدة انه "سيطلب من دمشق العمل بسرعة أكبر".

وغادرت شحنتان فقط من العناصر الكيميائية سوريا في السابع وفي السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير عبر مرفأ اللاذقية بهدف تدميرها في البحر.

وقال مصدر مقرب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إن ذلك يمثل "اقل من 5 في المئة بقليل" مما كان يفترض نقله في 31 كانون الأول/ديسمبر.

ووفق خطة إتلاف الأسلحة الكيميائية السورية، التي وافقت عليها الأمم المتحدة، فإنه كان يتعين على سورية ان تنقل إلى خارج اراضيها في ذلك التاريخ السبعمئة طن من العناصر الكيميائية الاكثر خطورة التي اعلنت عنها دمشق وخصوصا العناصر التي تدخل في تركيب غاز الخردل وغاز السارين.

ويتعين على النظام من جهة أخرى، بحسب الخطة نفسها، أن ينقل في الخامس من شباط/فبراير 500 طن إضافية من العناصر الكيميائية التي أطلق عليها "الفئة 2".

وقال مصدر مقرب من الملف لوكالة فرانس برس: "من المؤكد تقريبا أن هذا التاريخ لن يتم احترامه".

ولتبرير ذلك تحدث النظام السوري عن سوء الأحوال الجوية، إضافة إلى المشاكل الأمنية المرتبطة بالنزاع الدامي في البلاد منذ آذار/مارس 2011.

من جهته، قال المتحدث باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كريستيان شارتييه لوكالة فرانس برنس: "لا ندلي بأي تعليق في هذه المرحلة"، حول تقدم عملية تدمير الترسانة الكيميائية السورية.

وقالت مصادر مقربة من الملف لوكالة فرانس برس أن الدبلوماسيين الذين يجتمعون الخميس في إطار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيحاولون "الضغط على السوريين وتذكيرهم بتعهداتهم".

وقال احد هذه المصادر ان "ظروف الأحوال الجوية كانت أفضل في الفترة الأخيرة وبالتالي لم يعد بإمكانهم استخدام هذه الذريعة".

وتقضي خطة نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافقت عليها الأمم المتحدة، بتدمير كل الترسانة الكيميائية السورية في الثلاثين من حزيران/يونيو 2014.

HRW: قوات النظام دمرت مناطق سكنية كاملة عمداً لمعاقبة سكانها

كشفت منظمة هيومن رايتس ووتش عددا من الوثائق التي قالت أنها "تثبت" أن نظام بشار الأسد يخالف القوانين الإنسانية خلال الحروب أو ما يعرف بـ"قانون الحرب الدولي".

وبينت هيمن رايتس ووتش أن تقريرها هذا يستند إلى تحليل تفصيلي لـ14 صورة تجارية "عالية الوضوح" ملتقطة بالأقمار الصناعية وتم تسجيلها بين 16 يوليو/ تموز 2012 والأول من يوليو/ تموز 2013 وقد استخدمت صور القمر الصناعي التي تغطي كامل النطاق العمراني لدمشق وحماة لتحديد مواقع عمليات الهدم، وتقييم شهادات شهود العيان، علاوة على قياس مساحة الهدم ووتيرته وتوقيته، بالإضافة إلى أنه تم استخدام الصور لتحديد الأساليب المحتملة للهدم التي استخدمتها قوات الحكومة، وتقييم السياق الأمني المحلي السابق مباشرة لعمليات الهدم، والمتزامن معها واللاحق عليها، عن طريق تحديد أعداد المركبات العسكرية الثقيلة في المنطقة الملاصقة.

وأشارت المنظمة في الدراسة المطولة التي قدمتها واشارت إلى أن النظام السوري واعتباراً من يوليو/ تموز 2012 قام عن عمد "بتهديم الآلاف من البنايات السكنية، وأحياء بكاملها في بعض الحالات، باستخدام المتفجرات والجرافات، في دمشق وحماة، وهما اثنتين من كبريات المدن السورية."

وبينت المنظمة أنه النظام برر وبزعم مسؤولين حكوميون ومنافذ إعلامية موالية للحكومة أن "عمليات الهدم أتت كجزء من جهود التخطيط العمراني لإزالة مبان مقامة بالمخالفة للقانون،" إلا أن عمليات الهدم كانت تجري تحت إشراف قوات عسكرية وكثيراً ما كانت تتم في أعقاب قتال بين القوات الحكومية والمعارضة في تلك المناطق، بحسب ما ذكرته المنظمة.

وبينت المنظمة أن هذه الظروف، علاوة على أقوال شهود وتصريحات أقل مواربة من مسؤولين حكوميين تناقلتها وسائل الإعلام، تشير إلى " تعلق عمليات الهدم بالنزاع المسلح، في مخالفة للقانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب".

وألقت المنظمة الضوء على أنها تمكنت من كشف " سبع حالات من حالات الهدم واسع النطاق تخالف قوانين الحرب، إما لأنها لم تخدم أي غرض عسكري ضروري وبدت وكأن المقصود منها هو معاقبة السكان المدنيين، أو لأنها تسببت في أضرار غير متناسبة للمدنيين، حيث ارتكب المسؤولون عن هذا التدمير الغاشم للممتلكات المدنية أو عن فرض عقوبات جماعية، ارتكبوا جرائم حرب وينبغي التحقيق معهم ومحاسبتهم".

وقعت كافة عمليات الهدم الموثقة في مناطق يشيع اعتبارها، من جانب السلطات ومن جانب الشهود بأنها "معاقل للمعارضة،" وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، لم تقع عمليات هدم مماثلة في المناطق المؤيدة للحكومة بصفة عامة، رغم تشييد الكثير من المنازل في تلك المناطق، حسب مزاعم، أيضاً بدون التصاريح اللازمة.

تمت بعض عمليات الهدم في نطاق أهداف حكومية عسكرية أو استراتيجية كانت قوات المعارضة قد هاجمتها، مثل مطار المزة العسكري، ومطار دمشق الدولي، ومستشفى تشرين العسكري بحي برزة، ورغم أن قيام السلطات باتخاذ إجراءات لحماية هذه الأهداف العسكرية أو الاستراتيجية ربما كان له ما يبرره، إلا أن تدمير المئات من المباني السكنية، على بعد كيلومترات من تلك الأهداف في بعض الحالات، يبدو أنه لم يتسم بالتناسب وكان يخالف القانون الدولي، بحسب ما ذكرته المنظمة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، كان أبرزها موجهة إلى الحكومة السورية، منها مطالبة النظام السوري بالتوقف فوراً عن هدم المنازل بالمخالفة للحظر الذي تفرضه قوانين الحرب على الاعتداء العمدي أو غير المتناسب على الأعيان المدنية، وعلى التدمير الغاشم للممتلكات، وعلى العقاب الجماعي وضمان توفر المساعدات الإنسانية، بما فيها المأوى، لكافة المدنيين وتوفير تعويضات كافية أو إسكان بديل للسكان الذين تم هدم منازلهم ووضع حد لهدم المنازل لأسباب أمنية في المناطق غير المهددة من قبل قوات المعارضة.

ووجهت المنظمة أيضا توصيات لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كان أبرزها إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية وتبني جزاءات محددة الهدف بحق المسؤولين السوريين الذين يظهر تورطهم بمزاعم ذات مصداقية في انتهاك حقوق الإنسان، وإلزام الدول بتعليق كافة المبيعات والمساعدات العسكرية، بما فيها التدريب والخدمات الفنية، للحكومة السورية حتى تضع حداً للهجمات غير المشروعة على المدنيين، إلى جانب تعاون سوريا التام مع لجنة تقصي الحقائق بشأن سوريا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

أما على الصعيد الدولي طالبت المنظمة من الدول بشكل عام بإصدار إدانة علنية لعمليات الهدم غير المشروع التي تخالف القانون الدولي الإنساني وتنفيذ حظر على بيع السلاح وتوريده، وكذلك الذخائر والعتاد، للحكومة السورية وزيادة الضغط على روسيا والصين للتوقف عن عرقلة التحرك الفعال بشأن سوريا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الجوع والحصار يطبقان الخناق على الآلاف بمخيم اليرموك

يعيش نحو 20 ألف شخص ظروفاً مأسوية في مخيم اليرموك في جنوب دمشق، والمحاصر منذ عدة أشهر، وسط اتهامات متبادلة بين قوات النظام والجيش الحر حول من تسبب في الحصار ونتائجه.

يذكر أن المخيم أنشأ في خمسينيات القرن الماضي، وتحول خلال العقود القليلة الماضية إلى منطقة تجارية وسكنية يقيم فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين والسوريين، وبعد اندلاع الثورة السورية تحول المخيم إلى منطقة نزاع عسكري.

وتحاصر قوات النظام مخيم اليرموك الواقع على مسافة 8 كيلومترات من وسط العاصمة دمشق، وتحديداً الجهة الجنوبية، مع عدة مناطق أخرى في ريف دمشق يسيطر عليها الجيش الحر.

ومن جهته ينكر الجيش الحر تواجد مقاتليه في المخيم، ويتهم قوات النظام بمحاصرة المخيم والتسبب بكارثة إنسانية، ويشارك في حصار المخيم مقاتلو حزب الله، وتحديداً في الجانب الجنوبي من جهة منطقتي يلدا والسيدة زينب.

وتتحدث أرقام وكالة الأمم المتحدة الأونروا أن أكثر من 18 ألف شخص ما زالوا يقيمون في المخيم، ومع مرور سبعة أشهر على الحصار، باتت المواد الغذائية والطبية عملة نادرة في اليرموك، وبحسب ناشطين فإن سعر الكيلوغرام الواحد من الأرز وصل في حال تواجده، إلى نحو 100 دولار أمريكي.

الجيش التركي يستهدف عناصر لـ"داعش" داخل الأراضي السورية

قالت وكالة أنباء الأناضول إن قوات حرس الحدود التركية استهدفت عناصر من تنظيم "داعش" بعد أن أطلقوا النار على الجانب التركي مساء أمس.

وأكدت الوكالة أن القوات التركية استهدفت عناصر تابعين للتنظيم وفقاً لـ"قواعد الاشتباكات العسكري" رداً على استهداف دورية داخل الأراضي التركية.

ونقلت مصادر لم يتم تأكيدها من مصدر تركي بعد، أن الجيش التركي استهدف بغارة جوية قافلة تابعة لـ "داعش" بالقرب من الحدود شمال سوريا.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن متحدثين باسم الجيش قولهم أنه عند الساعة 4.40 من يوم أمس وعند نقطة الحدود جوبان باي "الراعي"، تم إطلاق النار على سيارتين تابعتين للقوات التركية، ما استدعى الرد بالمثل، فتم تدمير ثلاثة سيارات لتنظيم الدولة.

وتدور منذ يوم أول أمس، اشتباكات عنيفة بين الثوار وتنظيم البغدادي في بلدة الراعي الحدودية، بالإضافة إلى اشتباكات متقطعة في مدينة اعزاز أيضاً.

البرلمان الألماني يمدد مهمة القوات الألمانية على الحدود التركية السورية

يعتزم الجيش الألماني الإبقاء على وحدات "باترويت" للدفاع الصاروخي في تركيا، تحسبا لأي هجمات من الأراضي السورية. وقد وافق البرلمان الألماني (بوندستاغ) على بقاء اثنتين من هذه الوحدات على الحدود التركية مع سوريا لعام آخر.

ووافق على قرار استمرار الوحدتين 523 نائبا وعارضه 71، في حين امتنع سبعة أعضاء عن التصويت. كما قرر البرلمان في جلسة اليوم استمرار مشاركة الجيش الألماني بشكل محدود في مهمة "المساعي الحثيثة" لمكافحة الإرهاب في منطقة البحر المتوسط والتي تشارك فيها سفن حربية ألمانية وأطقم طائرات "أواكس" للاستطلاع.

وبدأت هذه المهمة عام 2001 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول في الولايات المتحدة. ورفض أعضاء حزب الخضر وحزب اليسار مواصلة دعم هذه المهمة بأصواتهم حيث صوت 467 من أعضاء البرلمان على استمرار مشاركة الجيش الألماني في المهمة وعارضها 129، مقابل امتناع ستة أعضاء عن التصويت.

وبدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) نشر وحدات صواريخ باترويت في تركيا في كانون الثاني/يناير عام 2013 وذلك بعد أن طلبت تركيا منه ذلك بصفتها عضو في الحلف بعد سقوط قذائف من الجانب السوري على الأراضي التركية أكثر من مرة.

يذكر أنه تساهم أيضاً كل من الولايات المتحدة وهولندا بوحدتي صواريخ باترويت.

قوات النظام تقبض على المطلوبين عبر انتحال صفة جمعيات خيرية

قال موقع "عكس السير" إن سلطات النظام في العاصمة دمشق بدأت باستخدام طريقة جديدة للقبض على المطلوبين أو المتخلفين عن طريق استدراج الأهالي إلى الجمعيات الخيرية.

وقالت مصادر داخل الهلال الأحمر لعكس السير، إن النظام استحدث عدة "منظمات خيرية" تهدف ظاهرياً لمساعدة النازحين والمهجرين من منازلهم في المناطق المشتعلة، إلا أنها ليست إلا "حواجز تفييش" تنشط تحت اسم الهلال الأحمر.

وأكد المصادر أن الجمعيات تطلب من القادمين إبراز " دفتر العائلة" للتزويد بالمعونات، قبل أن يتحول الدفتر إلى "الفيش الأمني" الذي يقوم بالتحقق من كل الأسماء الواردة فيه.

وفي حال تم اكتشاف أي اسم مطلوب من العائلة، يتم احتجاز الدفتر ومن أحضر الدفتر إلى حين تسليم الشخص المطلوب لنفسه.

هذا وسجلت حالتان مؤكدتان، الأولى في مركز بمنطقة الميدان، حيث اعتقلت امرأة، والثانية في مركز صحنايا حيث اعتقلت الأب والأم والبنت لأن أحد الأبناء من المطلوبين.

جدير بالذكر أن قوات النظام قامت خلال الأشهر الثلاث الماضية بتكثيف حملات البحث عن المتخلفين عن الخدمة العسكرية، عن طريق مداهمة البيوت وزيادة أعداد الحواجز.

رابطة علماء أهل السنة في تركيا تدعو للتحرك لوقف الجرائم في سوريا

حثت رابطة علماء أهل السنة في تركيا حكومات العالم، وفي مقدمتها الدول الإسلامية، وشعوبها، وجميع المؤسسات الأمنية، والحقوقية، والسياسية الدولية، وجميع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، للقيام بما تقتضيه مسؤولياتها من تقصي للجرائم المرتكبة في سوريا والتصدي لها، وتقديم الجناةِ للمحاكمة وفق القوانين الدولية، وإنزالِ العقوبات المستحقة بهم.

وقالت الرابطة، في بيان الآن وبعد انتشار الوثائق التي تحمل صور الجرائم الوحشية، التي تُدمي القلوب، خلال اللقاءات الجارية في جنيف2، فإن الرابطة تدين مرة أخرى وبأشد العبارات، تلك الجرائم الفظيعة التي يشهدها هذا القرن.كما وتجدد الرابطة رفضها لكل أنواع العنف والإرهاب في سوريا أياً كان مصدره.

ودعت الرابطة الإنسانية جمعاء إلى تحمل مسؤولياتها، مشيرةً إلى أنها استنكرت مراراً وتكراراً ما يجري على أرض سورية من المظالم البشعة، والمجازر الوحشية، التي تخالف كل الشرائع والأخلاق والقوانين الدولية؛ تحت مسمع ومرأى العالم، من قِبَلِ النظام السوري، وحلفائه ومرتزقته.

منظمة العفو ترحّب بإعلان الحكومة البريطانية إعادة توطين لاجئين سوريين

رحّبت منظمة العفو الدولية بإعلان نائب رئيس الوزراء البريطاني، نك كليغ، أن حكومته ستعيد توطين بعض اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً، واعتبرت أن هذه الخطوة طال انتظارها.

وقالت المنظمة أن الحكومة البريطانية رفضت مراراً المشاركة في اعادة توطين أي لاجئين سوريين في المملكة المتحدة، وأصرّت على أنها تفي بالتزاماتها حيالهم من خلال تخصيص 600 مليون جنيه استرليني لمساعدتهم في المنطقة.

وأضافت أن ما يقرب من 2.3 مليون سوري، أكثر من نصفهم من الأطفال، فرّوا منذ اندلاع أعمال العنف في بلادهم منذ نحو ثلاث سنوات، ويعيش الكثير منهم في ظروف سيئة للغاية في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان.

وقالت، كيت آلن، مديرة منظمة العفو الدولية فرع المملكة المتحدة هذه الخطوة طال انتظارها لكن الأوان لم يفت بعد لفعل الشيء الصحيح، وكان موقف الحكومة البريطانية مخجلاً حيال اللاجئين السوريين مع أشهر من الرفض والحجج الضعيفة.

واعتبرت ألن أن المسألة لم تكن اختياراً بين مساعدة اللاجئين في المنطقة أو مساعدة اللاجئين في بريطانيا، غير أن قيام الحكومة البريطانية بتغيير موقفها أخيراً يمثّل ارتياحاً هائلاً، وسيكون بمثابة شريان الحياة لبعض اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً.

ومن جانبه، رحّب ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في لندن، رونالد شيلينغ، بقرار الحكومة البريطانية تقديم ملاذ آمن للاجئين السوريين الأكثر ضعفاً، بالتعاون مع البرنامج الذي أطلقته المفوضية لإعادة توطين 30 ألف لاجئ منهم في الدول الغربية.

وكان نائب رئيس الوزراء البريطاني، نك كليغ، أعلن الليلة الماضية أن حكومته ستعيد توطين بعض اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً بشكل مؤقت في المملكة المتحدة.

وقال كليغ إن النساء والفتيات اللاتي كنّ ضحايا أو عرضة لخطر العنف الجنسي، وضحايا التعذيب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة من اللاجئين السوريين سيحصلون على الأولوية.

رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يعتبر جميع نتائج الصراع في سوريا سلبية

اعتبر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس، أن جميع نتائج الصراع في سوريا ستكون سلبية بالنسبة لإسرائيل، سواء بقي بشار الأسد في الحكم أو سيطرت على البلاد منظمات الجهاد العالمي ومنظمات متطرفة أخرى.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن غانتس قوله خلال مؤتمر عقد في المركز الأكاديمي المتعدد المجالات في مدينة هرتسيليا بوسط إسرائيلي لإحياء ذكرى رئيس الأركان الأسبق أمنون ليبكين – شاحك إنه إذا نظرت إلى سوريا نظرة مستقبلية، وعملت طرة أو نقشة إستراتيجية، فإنه هذا سيكون سلبيا في جميع الأحوال.

واستعرض غانتس التطورات المحتملة في سوريا، وقال إذا صمد الأسد فإنه سيكون ملتزما تجاه المحور الراديكالي، أي إيران وحزب الله اللذين يدعمانه، كما أنه مدعوم من الروس، وإذا أخفق فإن من سيصعد هناك هو الجهاد العالمي ومنظمات راديكالية أخرى.

وأردف غانتس حتى لو صمد فإن الأسد لن يسيطر فعلا على سوريا كلها، وهكذا فإنه عندما أنظر إلى الجبهة السورية، وصحيح أن الفرق العسكرية الإسرائيلية 5 أو 9 أو 7 المنتشرة قرب الحدود مع سوريا لن تتدحرج صباح غد إلى جبهة مرتفعات الجولان، لكن سوريا التي عرفناها فقدت من استقرارها.

وأضاف في الشأن السوري أن الحدود السياسية تشوشت والحدود الداخلية بين الطوائف والقبائل واللاعبين الخارجيين الذين يأتون من الدنمرك وأوروبا والدول العربية ويدخلون إلى سوريا للقتال ضد النظام، وهذا النظام الذي ربما كان مستقرا بوجود الجيش السوري وسلاحه الجوي وسلاح المدرعات والقوات البرية، هذه العقبة تفككت إلى جهات كثيرة يتعين علينا أن نواجهها.

وقال غانتس إنه من الناحية الإستراتيجية لم تختفي مركبات التهديد بأن تهاجم جيوش حدودنا وتنشب معارك قاسية كالتي عهدها آباؤنا، وكالتي شارك فيها أمنون (ليبكين – شاحك) في حرب يوم الغفران (1973)، لكن احتمال حدوثها ضئيل، والسيناريوهات معقدة جدا، والتحدي معقد جدا.

وتطرق غانتس إلى الحرب في الحيز الالكتروني وقال إن إسرائيل ملزمة أن تكون بمستوى دولة عظمى في مجال السايبر، مضيفا أن الجيش الإسرائيلي ينفذ عمليات خاصة، لكن لن نتوسع بشأنها.

وحول الجبهة الداخلية قال غانتس إنه يتعين تعزيز عناصر حصانة الجبهة الداخلية المدنية والعسكرية، لكن ليس بالإمكان تحصين كل شيء وإنما تحصين العناصر الأكثر أهمية فقط.

وأشار غانتس إلى أنه في قطاع غزة نرى جهودا لحفر أنفاق، وهناك جهود للتوغل أو التهريب عند الحدود مع مصر في كل ليلة، وهذه الحدود منظمة أكثر من الناحية العسكرية.

أسعار العملات وبعض السلع في سوريا

الذهب عيار 21: 5400 ليرة سورية

الدولار: 151 / 153 ليرة سورية

اليورو: 204 / 207 ليرة سورية

الليرة التركية: 68 / 70 ليرة سورية

الدرهم الإماراتي: 38 / 40 ليرة سورية

الجنيه المصري: 20 / 21 ليرة سورية

الريال السعودي: 39 / 40 ليرة سورية

البنزين: 250 ليرة سورية

المازوت: 150 ليرة سورية

اسطوانة الغاز: 3000 ليرة سورية

الخبز: 100 ليرة سورية

==========

صحيفة يومية يصدرها

تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد 332 الخميس 2014/1/30